الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

# المجلة اليومية

# لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-12-25

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

### بعد اكتشاف 50 استمارة عليها توقيعات وبصمات مغايرة

# رئيس مصلحة الانتخابات ببلدية عين الترك بوهران متهم بتزوير استمارات الأرندي والأفلان

**ناقشت الغرفة الجزائية لمجلس قضاء وهران قضية سوء استغلال الوظيفة التزوير في محررات إدارية واستعمال المزور و المتابع فيها ستة متهمين يتقدمهم الموقوف «ت مصطفى» رئيس مصلحة الانتخابات لبلدية عين الترك، مسؤول مصلحة الإعلام الآلي، «ح م أمين» رئيس قسمة الأفلان للبلدية و الذي كان يشغل منصب نائب سابق لرئيس البلدية إلى جانب عاملي نظافة.**

**م.معمري**

والتمس ممثل الحق العام تشديد عقوبة المتهمين بعد استئناف الحكم الإبتدائي القاضي بثلاث سنوات حبسا نافذا للمتهم المحبوس و 18 شهرا حبسا نافذا للبقيةمع تبرئة رئيس قسمة الأفلان.

وجاءت متابعة الماثلين للمحاكمة قضائيا إثر شكوى من السلطة المستقلة لمراقبة الإنتخابات التي كشفت وجود خمسين استمارة ترشيح مزورة لصالح مرشحي حزبي الأفلان والأرندي خلال الانتخابات التشريعية الفارطة

ظهرت مطابقة البصمات والتوقيعات الموجودة على استمارات المواطنين لفائدة مرشحي الحزبين كانت مغايرة لتلك المدمجة في النظام المعلوماتي للحالة المدنية وكشف التحقيق أن البيانات المدونة على الاستمارات أخذت من القاعدة البيانية على مستوى بلدية عين الترك دون حضور أصحابها وتم توقيعها وبصمها من قبل أشخاص آخرين حيث سجل وجود بصمة عامل نظافة على أربع استمارات مع تسجيل مصادقة رئيس مصلحة الانتخابات على هذه الاستمارات دون حضور أصحابها إلى مقر البلدية.

كما تم العثور على إمضاءات مصادقة على الاستمارات لموظفين إثنين كانا تغيبا عن العمل يومها.

في رده على الأفعال المنسوبة إليه صرح المتهم الموقوف «ت. مصطفى» أنه في تلك الفترة تزامنت فقة رمضان مع الانتخابات التشريعية وبسبب شغور منصب رئيس البلدية كلف من قبل رئيس الدائرة ببعض المهام التسيرية داخل البلدية إضافة إلى مهمته كرئيس مصلحة الانتخابات حيث استقبل ممثل حزب الأرندي الذي سلمه مجموعة من الاستمارات للإمضاء عليها لكنه رفض لعدم حضور المواطنين الذين منحوه صوتهم للترشح لكن بفعل الضغط وتعرضه للتهديد وبرفع شكاو ضده أقدم على إمضاء الاستمارات بالمقابل وجه استمارات مرشح الأفلان إلى رئيس مصلحة الحالة المدنية وموظفة أخرى للامضاء عليها لتخفيف حالة الضغط عليه.

وصرح المتهم «ب ح مراد» أنه تسلم استمارات وكان عددها أربعا من مرشح الأرندي عليها هوية مواطنين قام ببصمها وسلمها للمتهم الموقوف للمصادقة عليها.

أما مسؤول قسمة الأفلان صرح أنه استلم مجموعة استمارات وزعها على عدد من مقربيه ملؤوا بياناتهم عليها واعادوها له ممضية و عليها بصمتهم في حين نفى البقية تورطهم في تزوير الاستمارات حيث أنكر مسؤول مصلحة الإعلام الآلي أن يكون أخذ معلومات الهوية لمواطنين من القاعدة البيانية للبلدية.

وأشار محامو الدفاع في مرافعاتهم إلى لعدم وجود طرف المدني في قضية الحال إلى جانب غياب طرف آخر وهو الشخص الذي ذكره المتهم الموقوف و يتعلق الأمر بعضو المكتب الوطني للأرندي الذي أصدر قاضي التحقيق أمرا بالقبض ضده لكنه لم يحاكم.

### فيما تتواصل عملية تنصيب رؤساء المجالس البلدية

# الأفلان يسيطر على 22 مجلسا ولائيا.. 12 للأرندي و9 للأحرار

## حزب جبهة التحرير يعلن سيطرته على 410 بلدية إلى غاية مساء أمس

فاز حزب جبهة التحرير الوطني برئاسة أزيد من عشرين مجلسا ولائيا وأزيد من أربعمائة مجلسا بلديا موزعا عبر ربوع الوطن ليبقى بذلك يحتل المركز الأول في محليات السابع والعشرين نوفمبر الماضي رغم التحالفات الحزبية التي حاولت الإطاحة به.

من أصل ثمانية وخمسين ولاية شاركت فيها التشكيلات السياسية في محليات ألفين وواحد وعشرين، سيطر الأفلان على اثنان وعشرين مجلس ولائيا محتلا بذلك المركز الأول متبوعا بالتجمع الوطني الديمقراطي «الأرندي» باثني عشر مجلسا ثم الأحرار بتسعة فجبهة المستقبل لرئيسها عبد العزيز بلعيد في المركز الرابع بتسعة مقاعد متقدمة بذلك بثلاثة مجالس على حركة البناء التي حصلت على ستة مجالس، فيما تقاسم كلا من جبهة القوى الاشتراكية «أفافاس» وحركة مجتمع السلم المرتبة السادسة بمعدل مجلسين اثنين لكل منهما ويتقاسم أيضا حزبا الفجر الجديد والعدالة والتنمية المركز السابع بمجلس وولائي واحد لكليهما، في انتظار الكشف عن اسم الحزب الذي سيفوز بالمجلس الولائي لسكيكدة اليوم الأحد.

وبشأن نتائج انتخابات المجالس الشعبية البلدية والتي لا تنته بها عمليات التنصيب بعد على مستوى ألف وخمسمائة وواحد وأربعين بلدية، فقد كشفت مراجع «النهار»، عن سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني على أكبر عدد من المجالس إلى غاية مساء أمس، وفوزها بأربعمائة وعشر بلديات، وأكدت على أن المادة خمسة وستين من قانون الانتخابات كانت ولا تزال أكبر عائق في تنصيب الأمير ومنحت الفرصة لتشكيلات سياسية فشلت في منافسة كبرى الأحزاب عبر إبرام «صفقة التحالفات» لتعتلي عرش البلدية.

وقد أعلن محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مؤخرا عن النتائج النهائية لمحليات السابع والعشرين نوفمبر وهي النتائج التي أبقت ترتيب فوز الأحزاب بها مقارنة بالنتائج الأولية، حيث سيطرت جبهة التحرير الوطني على 5978 مقعد عدد البلديات 124 بلدية مطلقة. 552 بلدية أغلبية نسبية. التجمع الوطني 44584 مقعد 58 بلدية أغلبية مطلقة. 331 مقعد بلدية أغلبية نسبية. حركة البناء 1848 مقعد. عدد البلدية 17 أغلبية مطلقة 125 بلدي أغلبية نسبية. حركة مجتمع السلم 1824 مقعد 10 بلديات مطلقة 101 بلدية نسبية.

**حبيبة محمودي**

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

رئيس حزب صوت الشعب، لمين عصماني

# «المنتخبين المحليين بحاجة إلى المرافقة والتكوين"

أكد رئيس حزب صوت الشعب، لمين عصماني، أمس السبت بالجزائر العاصمة، أن المنتخبين المحليين الجدد الذين حازوا على مقاعد بلدية وولائية في محليات 27 نوفمبر المنصرم، بحاجة إلى "المرافقة والتكوين والتوجيه" من أجل تجديد العلاقة مع المواطن.

وقال عصماني، في لقاء تنسيقي مع عدد من المنتخبين المحليين الجدد الذين انتخبهم الشعب في الاستحقاقات المحلية الأخيرة، أن حزبه "يؤمن بأن تجديد المجالس البلدية والولائية يكون عبر المرافقة والتكوين والتوجيه وكذلك الاستماع إلى المنتخبين المحليين الذين يحملون برنامج مجتمع"، معتبرا أنه السبيل الوحيد "لاسترجاع" العلاقة المفقودة بين المواطن والمنتخبين المحليين.

وأضاف بأن حزب صوت الشعب، المتواجد في أكثر من 35 ولاية وفي أغلب المجالس البلدية والولائية، سيعمل رفقة منتخبيه، على أن يكونوا "قوة اقتراح" يسعون إلى "تغيير" العلاقة بين المواطن وممثلي الحزب، وذلك "بمواصلة العمل السياسي الذي يهدف إلى بناء جزائر الغد والوقوف إلى جنب المواطن وانشغالاته الملحة".

ويرى المتحدث، في ذات السياق، أن النقاش اليوم بين المنتخبين المحليين يجب أن يدور حول نموذج تسيير البلديات والولاية والقانون الذي يحكمها وكيفية توفير الفرص للمنتخبين لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المحلية وتحقيق الاستثمار في مختلف المجالات.

وأوضح في هذا المنحى، أن قانون البلدية يجب أن "يواكب" التغييرات الواردة في الخطاب التجديدي للسلطة، والذي لا يمكن صياغته -- كما قال-- إلا بإشراك الأحزاب السياسية في صياغة هذا القانون.

وكخطوة عملية، أعلن عصماني أن إطاراته الحزبية بصدد إعداد "نموذج تسيير البلدية" سيتم تقديمه للمنتخبين المحليين للحزب وذلك بهدف "مرافقة المنتخب ومساعدته على فهم أصول إدارة البلدية مع التركيز على استرجاع المنتخب لصلاحياته".

كما سينظم حزب صوت الشعب، في الأيام المقبلة ندوات جهوية عبر عدة ولايات تكون عبارة عن ورشات عمل وتكوين يؤطرها خبراء ومختصين في التسيير المحلي وشرح القانون العضوي للبلدية وغيرها من التفاصيل المتعلقة بتحسين الخدمة العمومية وترقية المرفق العام.

م.ب

الشروق

### إحالة ملف الانسدادات إلى الأمناء العامين بالدوائر

# 780 "مير" ونصف المجالس الولائية من الأفلان والأرندي

**أسماء بهلولي**

أفضت عملية تنصيب المجالس البلدية لمحليات 27 نوفمبر الفارط إلى فوز حزب جبهة التحرير الوطني بـ480 مجلس بلدي يليه التجمع الوطني الديمقراطي بـ300 بلدية، في حين لا تزال الأحزاب السياسية الأخرى المشاركة في هذا الاستحقاق، تحصي حصتها من المجالس المنتخبة في انتظار ما ستسفر عنه عملية تصفية المجالس التي لا تزال تعاني من الانسداد.

رد وزير الداخلية والجماعات المحلية كمال بلجود، على انشغالات النواب بخصوص قضية استمرار الانسدادات في المجالس المنتخبة مؤخرا وصعوبة تطبيق نص المادة 65 من قانون البلدية المعدل والذي تسبب -حسبهم- في تأخر تنصيب المجالس الجديدة المنبثقة عن محليات نوفمبر الفارط، بالقول إن قانون الانتخابات الجديد واضح، وتعديل المادة قبل الانتخابات بأسابيع جاء لتسهيل العملية لاسيما في ظل تطبيق نمط انتخابي جديد معروف بالقائمة المفتوحة والذي يستدعي - حسبه - إعادة النظر في حالات اختيار رئيس البلدية الجديد.

وحسب مصادر "الشروق" من لجنة الشؤون القانونية والإدارية بالمجلس الشعبي الوطني، التي استمعت لعرض وزير الداخلية والجماعات المحلية حول مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-03، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، فإن مشكل الانسداد الظرفي الذي يعاني منه أكثر من 600 مجلس بلدي - حسبه - سوف يتم معالجته من خلال تدخل الأمناء العامين للدوائر لتسيير الملف، إلى حين توصل الأحزاب السياسية الفائزة في هذه الانتخابات والمتصارعة فيما بينها إلى اتفاق يفضي لانتخاب "مير" جديد وإنهاء مشكل الانسداد.

وبالتزامن مع إعلان الأحزاب الفائزة في هذه الانتخابات عن تركتها المؤقتة من المجالس الجديدة، إلى حين فصل الداخلية في قضية الانسدادات، وفي هذا الإطار يكشف القيادي في التجمع الوطني الديمقراطي العربي صافي في تصريح لـ"الشروق" عن تحصل الأرندي على 300 بلدية و12 مجلسا ولائيا، وهي الحصيلة التي وصفها - محدثنا - بالإيجابية في انتظار حصيلة باقي البلديات، التي دخل فيها الحزب في تحالفات ولم يفضل بعد في نتائجها، في حين تحصل غريمه السابق في السلطة حزب جبهة التحرير الوطني حسب مصادر "الشروق" على ما يقارب 480 رئاسة بلدية و20 مجلسا ولائيا بما فيها العاصمة في انتظار إضافة أرقام جديدة في سجل الأفلان، هذا الأخير الذي يصف نتائج محليات 27 نوفمبر الفارط بالمهمة، والتي تؤكد مرة أخرى سيطرة الحزب على الساحة الوطنية، إضافة إلى كون هذه النتائج حسب المسؤول الأول عن الحزب أبو الفضل بعجي تأتي ردا على المشككين في قدرة الحزب العتيد على الحفاظ على مكانته الريادية في المجالس المحلية.

يأتي هذا في وقت لم تفصل فيه حركة مجتمع السلم وجبهة المستقبل وقائمة الأحرار بعد في نتائجها، مؤكدين في تصريحات صحفية أن أغلب المجالس لا تزال محل صراع بسبب مشكل التحالفات والتكتلات، هذه الأخيرة التي طفت عليها ممارسات محرمة في القانون على غرار المال الفاسد والعروشية التي لعبت دورا كبيرا في حسم النتائج.

### من أجل تجديد العلاقة مع المواطنين.. عصماني:

# المنتخبون المحليون بحاجة إلى "المرافقة والتكوين"

أكد رئيس حزب صوت الشعب، لمين عصماني، أمس السبت بالجزائر العاصمة، أن المنتخبين المحليين الجدد الذين حازوا على مقاعد بلدية وولائية في محليات 27 نوفمبر المنصرم بحاجة إلى "المرافقة والتكوين والتوجيه" من أجل تجديد العلاقة مع المواطن. وقال عصماني، في لقاء تنسيقي مع عدد من المنتخبين المحليين الجدد الذين انتخبهم الشعب في الاستحقاقات المحلية الأخيرة، أن حزبه "يؤمن بأن تجديد المجالس البلدية والولائية يكون عبر المرافقة والتكوين والتوجيه وكذلك الاستماع إلى المنتخبين المحليين الذين يحملون برنامج مجتمع"، معتبرا أنه السبيل الوحيد "لاسترجاع" العلاقة المفقودة بين المواطن والمنتخبين المحليين. وأضاف بأن حزب صوت الشعب المتواجد في أكثر من 35 ولاية وفي أغلب المجالس البلدية والولائية سيعمل رفقة منتخبيه، على أن يكونوا "قوة اقتراح" يسعون إلى "تغيير" العلاقة بين المواطن وممثلي الحزب وذلك "بمواصلة العمل السياسي الذي يهدف إلى بناء جزائر الغد والوقوف إلى جنب المواطن وانشغالاته الملحة".

ويرى المتحدث في ذات السياق، أن النقاش اليوم بين المنتخبين المحليين يجب أن يدور حول نموذج تسيير البلديات والولاية والقانون الذي يحكمها وكيفية توفير الفرص للمنتخبين لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المحلية وتحقيق الاستثمار في مختلف المجالات. وأوضح في هذا المنحى، أن قانون البلدية يجب أن "يواكب" التغييرات الواردة في الخطاب التجديدي للسلطة، والذي لا يمكن صياغته كما قال إلا بإشراك الأحزاب السياسية في صياغة هذا القانون.

وكخطوة عملية، أعلن عصماني أن إطاراته الحزبية بصدد إعداد "نموذج تسيير البلدية" سيتم تقديمه للمنتخبين المحليين للحزب وذلك بهدف "مرافقة المنتخب ومساعدته على فهم أصول إدارة البلدية مع التركيز على استرجاع المنتخب لصلاحياته". كما سينظم حزب صوت الشعب، في الأيام المقبلة يضيف المتحدث ندوات جهوية عبر عدة ولايات تكون عبارة عن ورشات عمل وتكوين يؤطرها خبراء ومختصون في التسيير المحلي وشرح القانون العضوي للبلدية وغيرها من التفاصيل المتعلقة بتحسين الخدمة العمومية وترقية المرفق العام.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

BÉJAÏA

# La Kabylie renoue avec l'urne

**LES INCENDIES** ravageurs, le relogement des sinistrés, le renouvellement des institutions élues, un nouveau wali et une économie en stagnation sont les principaux événements à retenir pour l'année 2021 à Béjaïa.

Arezki SLIMANI

L'année 2021 s'achève. Elle cède la place à la nouvelle année 2022 laissant derrière elle de nombreux événements qui ont fait la joie des uns et des autres. À Béjaïa, l'année 2021 a été marquée par l'arrêt du Hirak avec son lot d'arrestations d'animateurs, qui ont fini par retrouver leur liberté après des procès en série, qui se sont tous singularisés par des remises de peines ou carrément des acquittements. Absente aux différents scrutins qui ont eu lieu en 2020, la wilaya de Béjaïa a fini par renouer avec l'acte du vote à deux reprises même si la participation n'était pas au rendez-vous. Les taux de participation sont restés très faibles malgré le climat serein qui a caractérisé les deux rendez-vous électoraux. Comme l'ensemble des régions du pays, Béjaïa a renouvelé ses institutions locales (APC et APW) sauf au niveau de quatre communes où aucune liste n'avait pu été confectionnée. Les élections législatives et locales, qui ont instauré la médiocrité comme représentativité, et c'est là l'avis le plus partagé, ont été marquées par des appréhensions quant au rejet du scrutin laissant de marbre les nombreuses compétences locales. C'était la voie ouverte aux « opportunistes ». Dans ce genre de scrutin rien ne se cache. Tout le monde connaît tout le monde et c'est ce qui explique ces avis tendant à la négation.Les incendies, qui ont ravagé des forets et emporté des vies, sont l'autre événement vécu dans la douleur par la population de Béjaïa. Un mois d'août noir en somme, qui ne sera pas oublié si vite, des milliers d'hectares de foret, des arbres fruitiers, des ruches d'abeilles ont été dévorés par des flammes. les habitants de Toudja, d'El-Kseur, de Boukhelifa, Adekar , Beni Ksila, Aokas et bien d'autres localités, se souviendront longtemps de la menace des flammes et de l'enfer vécu, au milieu des incendies qui ont fait au moins cinq morts et plus d'une dizaine de militaires. Il aura fallu des hélicoptères, des canadairs et le concours des éléments de la Protection civile et les citoyens pour lutter des jours durant pour circonscrire les feux menaçants. L'autre événement à retenir reste incontestablement ces opérations de relogement qui ont pris un rythme accéléré ces dernières semaines. Un rythme imposé par les trois dernières secousses, qui ont frappé la région de Béjaïa. Bien que de moindre importance, ces secousses à répétition pouvaientt induire des inconséquences fâcheuses sur les bâtisses déjà ébranlées sérieusement au niveau des anciens quartiers de la vieille ville de Béjaïa. Cette prise de conscience des pouvoirs publics s'est soldée par l'accélération des opérations de relogement des familles sinistrées. Près de 300 familles sont relogées au niveau du nouveau pôle urbain d'Ighzer Ouzarif.

Les taux de participation sont restés très faibles malgré le climat serein

L'année 2021 a été marquée aussi par la nomination d'un nouveau wali, qui a certes, donné un nouveau souffle à l'exécutif, mais cela reste insuffisant eu égard à la situation des projets, qui n'arrivent toujours pas à décoller. Le développement est resté à l'arrêt à Béjaïa. Certes, la crise sanitaire y est pour beaucoup, mais le manque de visibilité et de pression n'était pas au rendez-vous pour une relance économique tant attendue. Du coup, le retard s'accumule dans tous les domaines. **A.S.**